فإن (الصَّدَى) هنا لا يشكل بالصَّدَى الذي هو العَطَش ، ولا يسبق ذلك إلى فهم أحد من السامعين ، أما إذا أدى الاستعمال إلى اللبس فإنه لا يوافق الفصاحة [١] .

ويكاد يكون هذا الفهم هو الذي ارتضاه ابن الأثير ، غير أنه تناول الاشتراك من زاوية أخرى يكون للفظ فيها دلالتان ، إحداهما يكره ذكرها، فإذا وردت وهي غير مقصود بها ذلك المعنى قبحت ، إذا كانت مهملة بغير قرينة تميز معناها عن القبح . أما إذا وردت القرينة المميزة زال القبح ، كقوله تعالى : ﴿ فالذِّينَ آمَنوا بِهِ وَعَزَّروهُ ونَصَروهُ وَاتَّبَعوا النّورَ الَّذي أُنْزِلَ مَعَهُ أولئِكَ هُمُ المفْلحونَ ﴾ فإن لفظة (التعزير) مُشْتَرَكَة تُطْلَق على التعظيم والإكرام ، وعلى الضرب الذي هو دون الحَدّ ، وذلك نوع من الهوان ، وقد وردت القرائن في الآية فخصصت اللفظة للمعنى الحسن [٢] .

وقد ترد اللفظة مُهْمَلَة بغير قرينة كقول أبي تمام :

أعْطِيَتْ لي دِيَةُ القَتيلِ وَلَيْسَ لي عَقْلٌ وَلا حَقٌّ عَلَيْك قَديمُ

فقوله : (ليس لي عقل) يظن أنه من (عَقَلَ الشيء) إذا عَلِمَه ، ولو قال : (ليس لي عليك عقل) لزال اللبس [٣].

والحق أن النقاد قد أفادوا من هذه الخاصة اللُّغويَّة في مجال الاختيار ، كما أفادوا منها في مجال التوزيع أيضًا ، عندما بنوا عليها ظاهرة أسلوبية هي (التورية) كوسيلة فنية لإبراز دلالة ثنائية لها سياقها الفني الذي تزرع فيه

(١) ابن سنان : سر الفصاحة ، ص ٢١٣-٢١٤ .
(٢) ابن الأثير : المثل السائر ، ج ١ ، ص ٢٦١ ، ٢٦٢ .
(٣) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٤ .